

الرعاية اللاحقة للمحبوسين المفرج عنهم في الجزائر ومشكلاتها Post-Release Care for Prisoner in Algeria and Its Challenges

دانة أحمد¹

¹ جامعة (الجزائر)، danatis1981@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/09/28 تاريخ القبول: 2026/01/08 تاريخ النشر: 2026/01/23

ملخص:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تبنت السياسة الحديثة لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المفرج عنهم من خلال الشروع في برنامج الإصلاح في عدد من المحاور أولها إعادة تكييف المنظومة التشريعية مع التحولات الوطنية، حيث تم على إثر ذلك صدور قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين في 6 فبراير 2005، والمحور الثاني المتمثل في إعادة الإدماج التي تعتبر مرحلة حساسة بالنسبة للمحبوس بعد الإفراج عنه تقتضي التركيز عليها والعمل على إزالة العوائق أمام الإدماج الفعلي والصحيح للمفرج عنه في المجتمع تكريسا لمبادئ سياسة الدفاع الاجتماعي. ومن خلال ما سبق سندعرض أهم المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق الرعاية اللاحقة للمحبوسين المفرج عنهم. كلمات مفتاحية: رعاية، رعاية اللاحقة، محبوسين مفرج عنهم، مشكلات رعاية لاحقة.

Abstract:

Algeria is among the countries that adopted the modern policy of social reintegration of prisoners who were released through the initiation of a reform program in a number of axes. The first is the readjustment of the legislative system with national transformations, as a result of which the Law on the Organization of Prisons and the Social Reintegration of Detained Persons was issued on February 6, 2005, The second axis of reintegration, which is a sensitive stage for the imprisoned person after his release, focuses on focusing on it and working to remove obstacles to the actual and correct integration of the released in society, in order to enshrine the principles of social defense policy.

Through the foregoing, we will review the most important problems and obstacles that prevent the realization of the aftercare of the released prisoners.

Keywords: care, aftercare, released prisoners, obstacles to aftercare

*المؤلف المرسل: دانة أحمد

1. مقدمة

بعد قضاء المحبوس لفترة من العقوبة داخل المؤسسة العقابية فإنه يمكن تعديل أساليب المعاملة العقابية بما يتماشى مع درجة التحسن التي وصل إليها ومدى تجاوبها مع طرق العلاج العقابي المطبق عليه ويستفيد من أنظمة تطبق خارج المؤسسات العقابية وهي نظام الورشات الخارجية والحرية النصفية ونظام إجازة الخروج والإفراج المشروط ونظام التوقيف المؤقت للعقوبة ، ولا يتوقف عند هذا الحد ، فإذا كان التأهيل والإصلاح قد تحقق داخل المؤسسة العقابية فإنه يحتاج إلى تدعيم حتى يستقر بعد الإفراج عن المحبوس وهو ما يعرف بالرعاية اللاحقة للمحبوس المفرج عنه. فإذا ما هو مفهوم الرعاية اللاحقة؟، وما هي أهميتها؟، وما هي مشكلاتها ومعوقاتهما؟.

أهمية الدراسة :

ظهرت أهمية الرعاية اللاحقة للمسرحين من المؤسسات العقابية سواء بسورة نهائية أو تحت شرط منذ أن اتجهت النظريات العقابية إلى الأخذ بوسائل التهذيب والتأهيل داخل المؤسسات العقابية بدلا من الاكتفاء بالقهر وأساليب التعذيب والتنكيل بنزلاء هذه المؤسسات حين كانت العقوبة السالبة للحرية لا تستهدف سوى الانتقام من مرتكب الجريمة وإرهابه نفسيا حتى لا يعود مرة أخرى إلى جريمته، وقد اتضح أن أساليب التهذيب والتأهيل لا تأتي بنتيجة إلا من خلال رعاية المسرحين وإعانتهم على شق طريقهم في المجتمع من جديد (أحمد عصام الدين ، بدون سنة نشر، صفحة 119).

وعليه نستطيع استعراض تلك الأهمية فيما يلي:

- إن العزلة التي عاشها السجين خلال فترة بقائه في المؤسسة العقابية تحتم علينا القيام بالرعاية اللاحقة تجاهه.
- شهدت البيئة الخارجية للسجين العديد من التغيرات خلال فترة مكوثه داخل المؤسسة العقابية، ما يفرض عليه بعد الإفراج تحديات متعددة تتعلق بمدى قدرته على التكيف والاندماج مجدداً في محيطه الاجتماعي والاقتصادي. ولا شك أن السجين يكتسب خلال فترة حبسه مجموعة من القيم والسلوكيات الجديدة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، مما يعزز من أهمية برامج الرعاية اللاحقة باعتبارها آلية أساسية لمساعدته على التكيف مع هذه المتغيرات ودعم إعادة إدماجه في المجتمع بطريقة سليمة ومستدامة
- يعاني العديد من المفرج عنهم من ما يُعرف بصدمة الإفراج، وهي حالة نفسية واجتماعية واقتصادية معقدة تطرأ خلال الأشهر الأولى التي تلي خروجهم من المؤسسة العقابية. وتُعد هذه المرحلة من أخطر الفترات التي يمر بها الفرد، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن النسبة الأكبر من الجرائم المرتكبة من قبل العائدين إلى الجريمة تحدث خلال الأشهر الستة الأولى بعد الإفراج، مما يبرز الحاجة إلى تدخلات فعالة ضمن إطار الرعاية اللاحقة، للحد من مخاطر الانتكاس وتعزيز فرص إعادة الإدماج السليم في المجتمع
- تزايد نسبة العائدين لارتكاب الجريمة مما يدل على أن العملية الإصلاحية التي قدمت لهم لم تكن في المستوى مما يؤكد ضرورة وجود الرعاية اللاحقة.

- انحراف العديد من أسر المسجونين والولوج إلى عالم الرذيلة وتشرذ أبنائها بعد سجن من كان يكفلها ويعيلها.
- أهداف الدراسة:

هدفنا من خلال هذه الدراسة الى ابراز ما يلي:

- التعرف على المعوقات التي يواجهها المفرج عنهم ومدى تأثيرها على إعادة ادماجهم في المجتمع.
- تحليل مختلف العوامل المؤدية إلى عودة المفرج عنهم إلى ارتكاب الجريمة مجددا.
- تسليط الضوء على التحديات المادية التي تعترضهم بعد خروجهم من السجن.
- العمل على تجسيد التكيف الاجتماعي للأفراد والمرتبطة بالجوانب الجسمية والعقلية والنفسية والخلقية في شخصية الفرد.
- الاعتماد على التكيف الاجتماعي هو طريقة أساسية في العلاج وتحقيق الرعاية للمسجونين المفرج عنهم وإعادة ادماجهم وتكيفهم مع المجتمع.
- منهجية الدراسة:
- من أجل القيام بهذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب وطبيعة الموضوع الذي يركز على تحليل المشكلات التي تعترض السجناء المفرج عنهم وتفسيرها.

2. المقاربة النظرية

المقاربة النظرية للمساجين المفرج عنهم هي دراسة سلوكهم وأسباب عودتهم إلى الاجرام، مع التركيز على فهم العوامل التي تساهم في صعوبة إعادة إدماجهم في المجتمع مثل الوصم والتمييز والتهميش الذي يواجهونه ، وكذا قيود إعادة الإدماج في المجتمع.

وبناء على ماسبق يمكن وضع المقاربة النظرية والمنهجية التالية : والمتمثلة في نظرية الوصم أو ما يطلق عليها باسم نظرية الالتصاق الاجتماعي.

حيث تعتبر هذه النظرية من بين أهم النظريات أو الخلفيات التي تبين ما يمر به المجرم او الجاني من مشاكل قد تؤدي إلى عرقلة سلوكه وممارسة نشاطه بشكل عادي وبالتالي صعوبة إندماجه داخل المجتمع .

1.2 نظرية الالتصاق الاجتماعي

وهي أن " يُعد الانحراف الاجتماعي نتاجاً لعملية تصنيف اجتماعي، حيث تلعب بعض الفئات دوراً في وسم أفراد معينين بوصفهم منحرفين، بغض النظر عن طبيعة سلوكهم الفعلي. ووفقاً لنظرية الوصم الاجتماعي، فإن هذا التصنيف لا يعكس بالضرورة خرقاً فعلياً للمعايير الاجتماعية، بقدر ما يعكس سلطة فئة معينة في تعريف السلوك المنحرف وتحديد من يُعد منحرفاً داخل المجتمع. " (السيد، 2001، صفحة 213) وتقسم هذه النظرية الانحراف إلى نوعين:

1. الانحراف المستور: وهو الانحراف الذي يرتكبه أغلب الأفراد في فترة من فترات حياتهم، ويبقى مستورا دون أن يكتشفه أحد.

2. الانحراف الظاهر: فعندما يتهم نفس هؤلاء الأفراد بالانحراف علنيا، يتبدل الوضع النفسي والاجتماعي للمتهمين تبديلا جذريا. فإذا ألصقت تهمة السرقة بشخص ما شعر بالإهانة والذل لأن الآثار المترتبة على انحرافه تعني:
أ- إنزال العقوبات التي أقرها النظام الاجتماعي به.
ب- افتضاح أمره أمام الناس.

ج- ينعكس تصنيف الفرد كمنحرف - أو ما يُعرف بالوصم الاجتماعي - على طبيعة تعامل بقية أفراد المجتمع معه، حيث يؤدي هذا التصنيف إلى تهميشه وإقصائه. فالصفات القاسية مثل 'لص' أو 'محتال' أو 'زنديق' لا تُستمد بالضرورة من سلوك موضوعي للفرد، بل هي في كثير من الأحيان نتاج لمنظومة اجتماعية وسياسية تفرض تعريفات جاهزة للانحراف وتُلصقها بأشخاص معينين. ووفقاً لهذا المنظور، فإن الفرد لا يُصبح منحرفاً إلا بقدر ما يتبنى التعريف الاجتماعي المفروض عليه. ولولم يعترف المجتمع بهذا الإلصاق، لما ترسّخ سلوك الانحراف لدى الفرد، وهو ما تؤكدُه نظرية الوصم التي ترى أن الانحراف ليس فعلاً في ذاته بقدر ما هو نتيجة لرد فعل المجتمع تجاه ذلك الفعل.. (سامية ، 1980 ، صفحة 53)

من المهم الإشارة إلى أن نظرية الوصم الاجتماعي تطرح إشكالية جوهرية تتمثل في أن الفرد لا يُصبح منحرفاً إلا عندما يُوصم بذلك من قبل المجتمع، أي أن سلوكه يُعد منحرفاً بمجرد أن يُعرّف على هذا النحو داخل النظام الاجتماعي. ورغم وجهة هذا الطرح في تفسير بعض أشكال الانحراف، إلا أن أحد أبرز الانتقادات الموجهة إليه هو تجاهله لما يمكن تسميته بـ'الانحراف المستتر'؛ إذ أن غياب الوصم أو الاتهام لا ينفي بالضرورة وقوع الفعل المنحرف. فالسارق يظل مرتكباً لفعل السرقة حتى وإن لم يُفتضح أمره، والمحتال يبقى محتالاً سواء ألصقت به التهمة أم لم تُلصق. وبالتالي، فإن حصر مفهوم الانحراف في التسمية الاجتماعية فقط قد يؤدي إلى تبرير أو تجاهل السلوكيات المنحرفة غير المعلنة.

وبناء على هذه النظرية والتي اعتمدنا عليها في تشخيص أهم العوامل والعوائق المتسببة في مشكلات الرعاية اللاحقة للمسجونين المفرج عنهم وصعوبة إعادة إدماجهم داخل المجتمع، ومن هنا وجب التفكير في كيفية إعادة إدماجهم وتكييفهم وإيجاد السبل والعلاج لهذه المشكلة وعليه يمكن الاعتماد على نظرية التكيف الاجتماعي.

نظرية التكيف الاجتماعي للأفراد (عبد الله صابر ، 2024 ، الصفحات 190-191):

يُعد التكيف الاجتماعي عملية أساسية تُمكن الفرد من التفاعل الإيجابي مع بيئته الاجتماعية، ويُعد مؤشراً على التوازن النفسي وسلامة الشخصية. وقد تناولت عدة نظريات هذه العملية، مثل النظرية البيولوجية، والتحليل النفسي، والسلوكية، والمعرفية، حيث أكدت جميعها على وجود عوامل تسهم في تحقيق التكيف، أبرزها: إشباع الحاجات الأساسية، اكتساب العادات والمهارات، معرفة الذات، المرونة، وتقبّل النفس.

التفسيرات النظرية للتكيف الاجتماعي: النظريات التي حاولت تفسير التكيف الاجتماعي نجد من أهمها:

1-النظرية البيولوجية: تُبرز النظرية البيولوجية أن فشل التكيف يعود أساسًا إلى اضطرابات عضوية، لا سيما تلك التي تصيب الدماغ، سواء كانت وراثية أو مكتسبة نتيجة إصابات أو عدوى أو اختلالات هرمونية ناجمة عن ضغوط الحياة. ويُنظر إلى التكيف، وفق هذا المنظور، على أنه قدرة الجسم على الحفاظ على توازنه الداخلي من خلال تعلم استراتيجيات تقلل من القلق والاضطراب عند تجاوز مستويات التحمل. وترى النظرية أن سوء التكيف يحدث نتيجة عدم تعلم هذه الأساليب التنظيمية. كما تتميز بين اتجاهين في تفسير الضغوط: أحدهما يعدها متغيرًا مستقلًا يؤثر في الفرد، والآخر يرى أنها نتيجة تفاعل مع البيئة، وهو ما يتبناه الاتجاه الانفعالي الذي يفترض وجود عوامل وسيطة يمكن توظيفها للتعامل مع الضغوط باعتبارها استجابات تكيفية.

2.2- نظرية التحليل النفسي: يرى التحليل النفسي، كما قدمه فرويد، أن عملية التكيف غالبًا ما تتم بشكل لا شعوري، حيث لا يكون الفرد واعيًا بدوافع العديد من سلوكياته. ويُعد كل من العصاب والذهان مظهرين من مظاهر سوء التكيف الناتج عن فشل "الأنا" في تحقيق التوازن بين متطلبات "الهو" و"الأنا الأعلى" والواقع. ويعتمد التوازن النفسي، وفقًا لفرويد، على مدى قوة الأنا؛ فكلما كانت الأنا أقوى، زادت قدرة الفرد على التكيف النفسي. ويحدد فرويد معيار الشخصية السوية في قدرتين أساسيتين: القدرة على الحب، أي إقامة علاقات عاطفية متوازنة، والقدرة على العمل، أي الإنتاج في إطار من التوافق النفسي والاجتماعي.

3.2. النظرية السلوكية: تؤكد النظرية السلوكية أن أنماط التكيف وسوء التكيف هي نتائج مكتسبة تنبع من الخبرات التي يمر بها الفرد خلال حياته. فعندما يكتسب الفرد عادات وسلوكيات سليمة، تتكون لديه شخصية متكيفة قادرة على التعامل بفعالية مع المواقف المختلفة، بينما يؤدي تعلم أساليب سلوكية خاطئة إلى تعرضه لسوء التكيف. وتُعتبر الشخصية المتكيفة من حيث السلوكيات المتوافقة مع الثقافة الاجتماعية التي يعيش فيها، حيث يتعلم الفرد أساليب متعددة للتكيف منها:

- الهجوم: مواجهة الخطر بقوة وعدوانية للقضاء على مصدر التهديد.
- الانسحاب: الابتعاد عن المواقف الضاغطة كوسيلة لتخفيف التوتر.
- الخضوع والاستسلام: قبول الهزيمة في حالات يئس فيها الفرد من التغلب على المواقف الصعبة، خصوصًا في ظروف الحروب.

4-النظرية المعرفية: تقدم النظرية المعرفية تفسيرًا لمشكلة سوء التكيف باعتبارها نتيجة لتعدد الضغوط المستمرة وعدم قدرة الفرد على مواجهتها وحلها، مما يؤدي إلى اضطرابات نفسية وجسدية خطيرة. وتشمل هذه الاضطرابات اختلالات هرمونية، وضعف جهاز المناعة، وسلوكيات ضارة بالصحة مثل الإدمان وسوء التغذية، بالإضافة إلى الإهمال الذاتي. وتؤكد النظرية أن التكيف هو عملية ديناميكية قائمة على العلاقة بين الفرد وبيئته، حيث يُحدد الضغط بناءً على تقدير الفرد لمدى تفوق التحديات على قدراته واستقراره النفسي. ولهذا، فإن دراسة التفسيرات النظرية للتكيف تُسهم في تعزيز عوامل التكيف الاجتماعي الإيجابي والحد من مظاهر التكيف السلبي.

3. الرعاية اللاحقة للمحبوسين المفرج عنهم

1.3. مفهوم الرعاية اللاحقة:

الرعاية اللاحقة في مفهومها العام هي ظاهرة إنسانية لا بد من أن تمتد جذورها عبر التاريخ طالما ظل التفاعل حتميا بين الفرد والجماعة التي يعيش بينها، ومن ثم فمصطلح الرعاية يمكن أن يشمل كل الجهود التطوعية أو الخيرية المنظمة أو غير المنظمة التي يقوم بها الإنسان لرعاية من ظل الطريق القويم ليعود إلى سواء السبيل. و يستخدم تعبير الرعاية للإشارة إلى تقديم الخدمات التي تستهدف إشباع احتياجات الأفراد الحيوية (غذائية، صحية ، علاجية) أو عاطفية وتربوية واجتماعية...) (صالح، 2002، صفحة 117).

2.3. تعريف الرعاية اللاحقة:

أ.التعريف اللغوي: هناك عدة معاني في اللغة العربية منها في "معجم المعاني الجامع": رعاية مصدر رعى، ويحترف الرعاية : حرفة الراعي ، عاش تحت رعايته : تحت حمايته، وتحت رعاية : بمباركة وموافقة ودعمه، ودار الرعاية: مؤسسة خاصة توفر مكانا للسكن والرعاية للمسنين وذوي الأمراض المزمنة أو للأيتام. (معجم المعاني الجامع، 2024)

وفي " قاموس المعجم الوسيط ، اللغة العربية المعاصرة ، الرائد، لسان العرب ، القاموس المحيط. نجد كلمة رعاية مصدر رعى أيضا، والدولة الأكثر رعاية: ذات الأفضلية في المعاملة ، وفي لسان العرب نجد الراعي يرعى الماشية: أي يحوطها ويحفظها والماشية ترعى أي ترتفع وتأكّل. (قاموس المعجم الوسيط، 2024)

ب.التعريف الاصطلاحي: فمفهوم الرعاية اللاحقة كما اصطلح عليه علماء الخدمة الاجتماعية هو ترجمة المصطلح "after care، كما أوردته المراجع الأمريكية ومصطلح " follow-up " كما توضحه المراجع الانجليزية.

إن تعاريف علماء الاجتماع للرعاية اللاحقة متفاوتة إلا أنها لا تخرج عن المعنى اللغوي لها ، وتكمن فيما يلي: -يعرفها رحمانى منصور .بأنها: تقديم العون للمفرج عنه من المؤسسة العقابية ويكون ذلك إما بتكملة برنامج التأهيل الذي بداخل المؤسسة ولم يكتمل بعد ، وإما لتدعيم البرنامج التأهيلي الذي تم بداخل المؤسسة خشية أن تفسده الظروف الاجتماعية التي يعبر عنها بأزمة الإفراج. (رحمانى ونقلا عن سميرة ، 2012، صفحة 217) - كما يعرفها معن خليل العمر: فقد أشار إلى تعريف المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي التي عرفت الرعاية اللاحقة بأنها عملية: "عملية تتابعية وتقويمية للنزلاء المفرج عنهم في بيئتهم الطبيعية من خلال تهيئتهم للعودة إلى العالم الخارجي، والعمل على توفير انساب ألوان المن الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والترفيهي داخل مجتمعهم الطبيعي". (معن خليل ، 2006، صفحة 15)

- كما تعرفها فوزية عبد الستار أيضا: بأن الرعاية اللاحقة " هي رعاية توجه إلى المحكوم عليه الذي أمضى مدة من الجزء الجنائي السالب للحرية بقصد معاونته على اتخاذ مكان شريف محدد بين أفراد المجتمع، بحيث يجد فيه مستقر لحياته القلقة التي يصادفها عند انتهاء مدة العقوبة. (عبد الستار ، 2007، صفحة 437)

- كما تعرف أيضا بأنها "عملية اجتماعية هادفة تسعى عبر مجموعة من البرامج والأنشطة الموجهة لفئة معينة من فئات المجتمع المفرج عنهم إلى مساعدتهم للتكيف من جديد مع البيئة الخارجية الطبيعية، والتوافق الاجتماعي مع مجموعة النظم الاجتماعية السائدة. (حسن اسماعيل، 1985، صفحة 04)

3.3. أنواع الرعاية:

الرعاية النفسية والاجتماعية:

بعد أن ينهي المحكوم عليه فترة تنفيذ العقوبة، يعود مرة أخرى إلى المجتمع، ولكي يتكيف معه من جديد وجب على المؤسسة العقابية أن توفر له الرعاية النفسية والاجتماعية بمساعدة أخصائيين نفسيين واجتماعيين. (علي عبد القادر وفتوح عبد الله ، 2003 ، صفحة 277)

أ- أهمية الرعاية النفسية والاجتماعية:

إن حرمان المحبوس من الوسط الاجتماعي الذي كان يعيش فيه يكون عائقا في تنظيم حياته كما كانت عليه قبل دخوله السجن.

ولقد نص المشرع الجزائري في المادة 89 من ق ت س رقم 04-05: "يعين في كل مؤسسة عقابية مربون وأساتذة مختصون في علم النفس، ومساعدات ومساعدون اجتماعيون يوضعون تحت سلطة المدير و يباشرون مهامهم تحت رقابة قاضي تطبيق العقوبات". (المادة 89 من قانون تنظيم السجون)

فهذه الرعاية تساعد المحبوس على تقبل الحياة داخل السجن لأنه يتعرض إلى ما يعرف بصدمة السجن التي قد تدفعه إلى اليأس والانتحار، ضف إلى ذلك فإن الرعاية النفسية والاجتماعية التي يقدمها الأخصائيون تمنع المحكوم عليه من الانحراف والتمرد، وتعلمه معاني الكفاح الشريف وكسب الرزق الحلال وتوجهه في حل مشاكله الشخصية والعائلية من أجل تسهيل إدماجه في المجتمع بعد الإفراج عنه. (نظير مفرج، 1993، صفحة 20)

2- الرعاية الصحية:

إن احتفاظ المحكوم عليه بصحة جيدة داخل المؤسسات العقابية قد يساهم في نجاح الأساليب الإصلاحية الأخرى ، ولذلك أصبحت الرعاية الصحية حقا للمحكوم عليه ، إذ تلتزم الدولة بتوفيرها مجانا طالما أنها لازمة لتأهيله، وترجع علة هذا الحق إلى أن حق الدولة في العقاب يقتصر على مجرد سلب الحرية دون الإضرار بسلامته البدنية أو النفسية. (فهد يوسف ، بدون سنة نشر، صفحة 97)

3- الرعاية الاقتصادية:

4. الرعاية اللاحقة للمحبوسين المفرج عنهم في التشريع الإسلامي:

تولي الشريعة الإسلامية رعاية شاملة للفرد المسلم طوال مراحل حياته، من الولادة حتى الوفاة، وفي جميع الظروف التي يمر بها. فهي تحدد حقوق الفرد وواجباته تجاه المجتمع، حيث توازن بين المحاسبة على المخالفات والسعي إلى الإصلاح والتقويم بعد وقوع الزلل. كما تُلزم الشريعة أفراد المجتمع بالتعامل مع المخطئ بناءً على وضعه الجديد عقب العقاب، مؤكدة على أهمية إعادة الدمج والتأهيل بدلاً من التنفير والوصم. وتقوم جهود الرعاية اللاحقة في الإسلام على عدد من الركائز ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تنظر الشريعة الإسلامية للفرد المجرم على أنه يمكن إصلاحه وتغيير سلوكه وتعديل انحرافاتة، فهي لا تنظر إليه تلك النظرة المتطرفة.

- تعد التوبة في الشريعة الإسلامية عنصراً هاماً من عناصر الإصلاح المستقبلية في حياة المجرم فهي تجعله يفتح صفحة جديدة بينه وبين ربه ، لذا فالشريعة الإسلامية تحث من عوقب من أفرادها على التوبة من الذنب والخطأ. فبعض الجرائم الخطيرة مثل الحراية تسقط العقوبة عن مرتكبها إذا تاب قبل القدرة عليه، والأصل في ذلك قوله تعالى : (إنما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم) (سورة المائدة آية 33-43). وهناك إجماع بين المذاهب الأربعة على سقوط حد الحراية عن المحاربين إذا جاؤوا تائبين قبل المقدرة عليهم وذلك فيما يتعلق بحق الله تعالى واختلفوا فيما يتعلق بحقوق الآدميين، وذلك الحث على التوبة في الشريعة الإسلامية جزء من جهودها في الرعاية اللاحقة.

- تعد الرعاية اللاحقة التي تقدم لمن تم عقابه جزء من واجبات الدولة المسلمة تجاه من انحرف من أفرادها، وهي جانب من جوانب الرعاية بمفهومها الشامل التي وردت في حديث الرسول: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته ..." (المسند لأحمد بن حنبل، 1413) حديث شريف

- في الشريعة تقتصر العقوبة على الجاني ولا تتعداه إلى غيره ، فالإنسان المجرم مجازى على أفعاله التي اقترفها ولا يمتد العقاب إلى أسرته يقول الله عز وجل: (ولا تزر وازرة وزر أخرى). (سورة فاطر آية 81)

- للفرد المجرم في المجتمع المسلم حق على المجتمع، فالمجتمع المسلم كما وصفه الرسول صلى الله عليه وسلم: " ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضوا تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى". حديث شريف

4. أهم المشكلات التي تواجه الرعاية اللاحقة للمحبوسين المفرج عنهم:

1.4 تشتت الأسرة:

تبدأ الصعوبات الأسرية التي يواجهها السجين منذ دخوله المؤسسة العقابية، حيث قد تطالب بعض الزوجات بالطلاق، ومع غياب الأب السجين يتعرض أفراد الأسرة للتشتت، ويواجه الأبناء خطر ترك الدراسة بسبب نقص الموارد المالية، الفقر، أو غياب الرقابة الأسرية. وقد تتفاقم هذه الظروف لتؤدي إلى انحراف بعض الأبناء، مما ينعكس في النهاية على تفكك الأسرة بأكملها. ويشكل هذا الواقع الاجتماعي السلبي أول التحديات التي تواجه السجين بعد خروجه من المؤسسة العقابية، وهو عامل قد يقوض معظم الجهود الإصلاحية التي بُذلت أثناء فترة حبسه، إضافة إلى تأثيراته النفسية السلبية التي تظهر قبل الإفراج وخلال فترة الاحتجاز

2.4 عدم تقبل المجتمع للمفرج عنه:

يُقصد بالمجتمع في هذا السياق كل من المجتمع الخاص والعام. فالمجتمع الخاص يشمل الأسرة والأفراد المقيمين في نفس الحي، حيث قد لا يجد المفرج عنه قبولاً بينهم، وقد تتطور ردود الفعل إلى النفور أو التحذير نتيجة السلوك السابق الذي مارسه تجاه أسرته أو محيطه المباشر. أما المجتمع العام، فهو يشمل كافة أفراد المجتمع الذين يتعاملون معه بعد معرفتهم بأنه خريج مؤسسة عقابية، حيث تتسم هذه المعاملة غالباً بالرفض أو التمييز الاجتماعي. وتظهر آثار هذه المشكلة بشكل أكثر حدة في المجتمعات الصغيرة والقرى، في حين تقل نسبتها في المدن الكبرى. وقد أظهرت دراسة ميدانية لـ(الجنبي) أن نسبة 37.9% من أفراد المجتمع يعاملون المفرج عنه برفض اجتماعي قاسٍ، مما قد يدفعه للعودة إلى السلوك الإجرامي.. (غازي رحيمي، 1415، صفحة 216)

وهذه النظرة للمفرج عنهم غالباً ما تكون مستمدة من ثقافة المجتمع وتقاليده وبعيدة عن التعامل الشرعي مع المفرج عنهم والذي ينبغي أن يكون تقبلاً طالما ثبتت توبتهم وعدم التقبل هذا ولد مشكلة جديدة للمفرج عنهم هي: عدم العمل(البطالة).

3.4.عدم العمل (البطالة) أو عدم إمكانية العثور عليه:

لقد أظهرت بعض الدراسات التي أجريت لمعرفة اتجاهات المجتمع نحو تشغيل المفرج عنهم، أن المجتمع غير متقبل لهذه الفئة، فلقد اتضح من بعض الدراسات أن (11%) فقط من أفراد العينة المبحوثة وافقت على تشغيل المفرج عنه ومرد ذلك إلى عدم الثقة في المفرج عنه أو الخوف من التأثير على سمعة العمل (غازي رحيمي، 1415، صفحة 216) وعدم تشغيل المفرج عنه متولدة من عدم تقبل المجتمع له والنظرة الدونية المتوجسة ريبة من ذلك المفرج عنه، بالإضافة إلى شهادة السوابق المسجلة عليه في الدوائر الأمنية والتي غالباً ما تكون عقبة في وجهه وممانعة له أحياناً في سلوك طريق الاستقامة ، كما نجد أن أغلب الشركات والمؤسسات العمومية تشترط شهادة السوابق العدلية في ملف الترشيح لأي وظيفة من الوظائف، وهذا ما يضيق على المساجين المفرج عنهم من فرص العمل فيجدون الأبواب قد سدت أمامهم ولم يبق لهم طريق سوى طريق الانتكاس والعودة للانحراف والإجرام مرة أخرى.

4.4.الصعوبات المادية:

حيث يحتاج السجين إلى الكثير من المستلزمات لإصلاح أحواله التي تهدمت خلال إقامته في المؤسسة العقابية وعصب تلك المستلزمات المال، إلا أنه نتيجة لانقطاع أو فصل السجين عن عمله، إضافة إلى عدم العناية بأسرته خلال وجوده بالمؤسسة العقابية فإن ذلك يعد من أبرز المشكلات الرئيسية التي تواجه المفرج عنه وحتى فترة المكوث في السجن هي إهدار للوقت ومضيعة للعمل والمال، بالإضافة إلى أنه لم يؤهل لعمل ما داخل السجن وبخاصة إذا تصورنا وجود هذه الاحتياجات بجوار المشكلة السابق ذكرها.

5.4 تأثير العناصر الإجرامية:

تشير العناصر الإجرامية إلى الأفراد أو الجماعات التي كان المفرج عنه مرتبطاً بها قبل دخوله السجن، والتي تمثل عائقاً كبيراً أمام انفصاله عن السلوك الإجرامي، خاصة إذا كان عضواً في عصابة ذات نشاط مستمر. وقد تنشأ هذه العلاقات أيضاً داخل المؤسسة العقابية نتيجة الظروف الصعبة التي يمر بها السجين، مما يؤدي إلى ارتباطات

حميمة مع عناصر إجرامية أخرى. وعند الإفراج، قد تقوم هذه العناصر بالتقاط المفرج عنه أو يسعى هو للعودة إليها، مما يزيد من احتمال عودته إلى الجريمة. ويتضح هذا الارتباط بشكل خاص في جرائم مثل الدعارة والمخدرات، حيث أظهرت دراسات وجود علاقة قوية بين العودة للجريمة وزيارة السجناء العائد لرفقاء السجن أو التواصل مع أصدقائه السابقين. (سعيد سياف ، 1412 ، صفحة 264)

6.4 رقابة الشرطة المستمر بعد خروج المفرج عنه:

يوجد في بعض الدول نوعا من الرقابة على بعض المفرج عنهم وبخاصة العائدون والمتكرر إجرامهم، وقد تطول مدة هذه المراقبة أو تقصر بحسب نوع الجريمة وقدرة الجهات الأمنية في هذه البلدان، لكنها بالتأكيد تكون عائقا مع كثير من المفرج عنهم لسلوك الطريق المستقيم نتيجة لاستجواب ذلك المفرج عنه كلما وقعت جريمة في منطقته.

7.4. كذلك فإن من المشكلات التي تواجه الخدمة الاجتماعية داخل المؤسسات العقابية للمفرج عنهم هو عدم كفاءة إعداد الأخصائيين بالمقارنة لعدد من هم في حاجة إلى خدماتهم، وعزوف الكثيرين عن العمل في هذا الميدان ولابد من العمل على حل هاته المشكلة حلا حاسما والاستعانة بجهود المتطوعين لتدارك هذا النقص خصوصا إذا ما كانوا هؤلاء المتطوعين ممن لهم علاقة بجهات الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم.

. الرعاية اللاحقة للمحبوسين المفرج عنهم في الجزائر: تجربة ولاية ميلة

حيث تم تنصيب لجنة لإدماج المحبوسين المفرج عنهم بولاية ميلة وهي لجنة محلية خاصة بإدماج المحبوسين المفرج عنهم في سوق الشغل ومرافقتهم لإنشاء مؤسسات مصغرة حيث أن هذه اللجنة ستعمل على تجسيد ما ورد في الاتفاقية بين وزارتي العدل والعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بهدف تحديد إطار التعاون والتشاور لمساعدة المحبوسين المفرج عنهم وكذا المستفيدين من الإفراج المشروط لإعادة إدماجهم في المجتمع من خلال البرامج المسيرة من قبل الهيئات المندرجة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وقد تم الاتفاق بين أعضاء اللجنة المشكلة من قاضي تطبيق العقوبات ومديرة الوكالة الولائية للتشغيل ومدراء المؤسسات العقابية عبر الولاية ومدير فرع ميلة للوكالة المحلية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تسطير برنامج عمل يتضمن أيا ما إعلامية على مستوى المؤسسات العقابية لفائدة المحبوسين مع تقديم شهادات حية لتحفيز هذه الفئة على التقرب من مختلف أجهزة التشغيل والاستفادة منها كما سيتم تنظيم ورشات حول كيفية التقدم للعمل وكذا الفكر المقاولاتي لتسهيل إدماجهم في سوق الشغل والمجتمع عموما بعد الإفراج عنهم. وأضاف ذات المصدر أنه بإمكان المحبوسين طالبي الاستفادة من البرامج المتاحة للتشغيل عن طريق الوكالة الولائية أو إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار جهازي دعم وتشغيل الشباب أو صندوق التأمين على البطالة والتسجيل يكون قبل 06 أشهر من انتهاء مدة الحبس على أن يتقرب المعني في ظرف 05 أيام بعد الإفراج عنه إلى الهيئة التي اختارها لاستيفاء الإجراءات المعمول بها.

وعليه تعد هذه المبادرة أحسن رعاية واهتمام بفئة المحبوسين المفرج عنهم وذلك من جميع جوانب الرعاية اللاحقة، النفسية والاجتماعية والاقتصادية. فكم من أناس نجحوا بعد تقديم لهم يد المساعدة والرعاية الكاملة، بحيث

كونوا أسرا مثالية وقدموا خدمات راقية للمجتمع وعادوا للاهتمام بإصلاح أنفسهم وإصلاح غيرهم. (نشر في جريدة الاخبار، 2018)

5. خاتمة:

تعد سياسة إعادة الإدماج وسيلة فعالة لمكافحة ظاهرة العودة إلى الجريمة، وفي الوقت ذاته تشكل آلية لحماية المجتمع من خطر المجرمين. وفي هذا السياق، يهدف إصلاح قطاع السجون إلى تحويل المؤسسات العقابية إلى فضاءات للتربية والتأهيل والإصلاح، تهيئ المحبوس لإعادة اندماجه في المجتمع بعد قضاء العقوبة، مع العمل على تفادي أن تصبح هذه المؤسسات بيئات لتعليم الجريمة والانحراف. وبموجب التعديلات الجديدة، تُعتبر العقوبة وسيلة لحماية المجتمع من خلال إعادة التربية والإدماج، وليس مجرد أداة للانتقام من الجاني. والهدف الأساسي هو منع عودة المحبوس المفرج عنه إلى الجريمة، وذلك عبر تطبيق سياسة الرعاية اللاحقة التي تتطلب متابعة المحبوسين قبل وبعد الإفراج عنهم، والتعرف على أبرز المشكلات والمعوقات التي تواجههم. يهدف هذا المسعى إلى إعادة المفرج عنه إلى شخص طبيعي قادر على المساهمة في بناء مجتمعه وأسرته، إذ إن التائب من الذنب كمن لا ذنب له.

1.5 نتائج الدراسة:

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها من خلال دراستي ما يلي:

- أثبتت الدراسة أن تشتت الأسرة له تأثير على السجين، فإن دخول السجين إلى السجن يسبب تفكك الأسرة وقد يؤدي إلى الطلاق وهجر الدراسة، مما يؤدي إلى انحراف الأبناء وتفاقم الأوضاع، كما أن الوضع السيئ للأسرة يعيد السجين إلى بيئة غير مستقرة بعد خروجه، مما يعوق جهود التأهيل.
- بينت الدراسة أن المفرج عنهم يواجهون رفضاً اجتماعياً من محيطهم الخاص والعام وهذا راجع للثقافة المجتمعية السلبية التي تزيد من عزلتهم وتعزز احتمالات العودة للإجرام.
- أظهرت الدراسة أن صعوبة العثور على عمل بسبب شهادة السوابق ورفض الشركات توظيف المفرج عنهم، و تقودهم إلى الانحراف والجريمة.
- بينت الدراسة أن المفرج عنهم يعانون من نقص الموارد المالية بسبب فقدان الوظائف وعدم توفير الدعم الكافي خلال فترة السجن.

2.5 الاقتراحات:

ومن خلال ما تم تقديمه نقترح ما يلي:

- توفير فرص العمل للمسجونين المفرج عنهم من أجل ضمان العيش الكريم، و تشجيع المؤسسات على توظيفهم من خلال تقديم حوافز مالية وضريبية، وكذا إنشاء برامج تأهيل مهني داخل السجون لإعداد المفرج عنهم لسوق العمل.
- الحد من تأثير العناصر الإجرامية، و تنظيم برامج للمفرج عنهم للانفصال عن العلاقات الإجرامية القديمة، بالإضافة الى تقديم دعم نفسي لمساعدتهم على بناء علاقات صحية وإيجابية.
- تعزيز برامج دعم تعليم الأبناء وتوفير موارد مالية تعينهم على استمرار حياتهم بشكل مستقر، مع تنظيم حملات توعوية تهدف لتغيير النظرة السلبية تجاه المفرج عنهم، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي في برامج إعادة دمج المفرج عنهم، وكذا التقليل من الضغط النفسي الناتج عن المراقبة الأمنية

5. قائمة المراجع:

1. الجهني غازي رحيمي. (1415). اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 216. الرياض (السعودية)، رسالة ماجستير غير منشورة.
2. الشهراني سعيد سيف . (1412). دراسة عوامل العودة للجريمة في سجون منظمة الرياض. 264. الرياض (السعودية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
3. العمر معن خليل . (2006). 'التخصص المهني في مجال الرعاية اللاحقة'. 15. الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
4. العمري صالح. (2002). 'العودة الى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية'. الرياض: جامعة نايف العربية الأمنية .
5. القهوجي علي عبد القادر ، و الشاذلي فتوح عبد الله . (2003). علم الاجرام وعلم العقاب (الإصدار دار المطبوعات الجامعية). مصر.
6. الكساسية فهد يوسف . (بدون سنة نشر). وظيفه العقود ودورها في الاصلاح والتأهيل (الإصدار دار وائل للنشر).
7. المادة 89 من قانون تنظيم السجون. (بلا تاريخ). المادة 89 من قانون تنظيم السجون رقم 04-05، المؤرخ في 06-02-2005 يتضمن قانون تنظيم السجون وإدارة الإدماج الاجتماعي للمسجونين. 06.
8. المسند لأحمد بن حنبل. (1413). مسند العشر المبشرين بالجنة (الإصدار المكتب الاسلامي). (تحقيق محمد سمارة، المترجمون) بيروت (لبنان).
9. دار المعارف :الإسكندرية، مصر . 'الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي'. (1980). ج. سامية . الجامعية.
10. سورة المائدة آية 33-43. (بلا تاريخ). القرآن الكريم. آية 33-43.
11. القرآن الكريم. (s.d.). سورة فاطر آية 11.
12. عبد الحميد عبد الله صابر . (أكتوبر، 2024). التفسيرات النظرية للتكيف الاجتماعي للأفراد. مجلة البحوث والدراسات الافريقية، المجلد 07 (العدد 02)، الصفحات 190-191.
13. عبيد حسن اسماعيل. (1985). تطور فلسفة ومفهوم الرعاية الاجتماعية (الإصدار المركز العربي للدراسات الأمنية). الرياض.
14. عوض السيد. (2001). 'الجريمة في مجتمع متغير'، (المجلد طبعة 1). الاسكندرية، مصر: المكتبة المصرية.
15. فوزية عبد الستار . (2007). مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب (الإصدار دار المطبوعات الجامعية). الاسكندرية (مصر).
16. قاموس المعجم الوسيط. (25 جوان، 2024). اللغة العربية / المعاصرة، على الساع 15:00. تم الاسترداد من الرائد لسان العرب، القاموس المحيط: imaany.com
17. معجم المعاني الجامع. (23 جوان، 2024). على الساع 15:00. تم الاسترداد من imaany.com
18. مليحي أحمد عصام الدين . (بدون سنة نشر). الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من المؤسسات العقابية. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 119.
19. منصور رحمانى ، وهامل نقلا عن سميرة . (2012). التصورات الاجتماعية للسجين وأثرها على الادماج الاجتماعي للمحبوسين. 217. جامعة باتنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم النفسية، الجزائر: علم النفس العيادي.
20. مينا نظير مفرج. (1993). 'الموجز في علمي الاجرام والعقاب (الإصدار دار المطبوعات الجامعية). الجزائر.
21. Récupéré sur www.akhbarelyoum.dz/ar/?. جريدة الاخبار. (22 جويلية، 2018). نشر في جريدة الاخبار .